أسس حذف الفعل وتقديره عند القدماء

د.ابن ابراهيم السعيد
قسم اللغة العربية وآدابها -كلية الآداب اللغات
جامعة الحاج لخضر– باتنة– (الجزائر)

ملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة حذف الفعل في اللغة العربية، ويبين الأسس التي قامت عليها والشروط التي تحكمها، والوقوف على حقيقتها وأهدافها من خلال جملة من آراء القدماء على اختلاف مذاهبهم، ولقد جسدت لنا تلك الآراء حقيقة الظاهرة ومعالجتها بأن حذف الفعل في الجملة العربية قام على تفكير لغوي دقيق في كثير من الأحيان، ارتبط بنظرية العامل النحوي بمفهومه اللغوي المراعي لدليل الحذف سواء أكان سياقيا أو حاليا مما يحيط بالمتكلم والسامع من ظروف وملابسات تكشف ما اختفي في التركيب من عناصر بناء الجملة .

الكلمات المفتاحية: لغة، فعل، دليل، حذف، مقال، مشاهد، حال، العامل، إعراب...

Résumé :

Cette recherche porte sur le phénomène de l'omission du verbe dans la langue arabe et présente les fondements sur lesquels il repose et les conditions qui le régissent afin de connaitre sa réalité et ses objectifs à travers un certain nombre de points de vue des anciens quelles que soient leurs doctrines. Ces points de vue nous ont matérialisé la réalité du phénomène et son traitement que l'omission du verbe dans la phrase arabe était basée sur une réflexion linguistique précise et dans de nombreux cas, elle a été liée a la théorie du facteur grammatical avec son concept linguistique, en tenant compte du signe d'omission que ce soit contextuel ou situationnel de ce qui entoure le locuteur ou l'auditeur de conditions et circonstances qui relevant ce qui a disparu dans la structure comme éléments de la construction de la phrase.

Abstract

This research deals with the phenomenon of the omission of the verb in Arabic language an shows the foundations on which it was based and the conditions that govern it to understand its reality and objectives through a number of viewpoints of the ancient whatever their doctrines may be. Those viewpoints materialized for us the reality of the phenomenon and its treatment that the omission of the verb in the Arabic sentence was based on a precise linguistic thinking and in many cases it was related to the theory of grammatical factor with its linguistic concept, taking into account the sign of omission whether it is contextual or situational of what surrounds the speaker or listener as conditions an circumstances that reveal what disappeared in the structure as far the elements of the construction of the sentence are concerned.

مقدمة:

ظاهرة الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها جميع اللغات، وتظهر في اللغة العربية أكثر وضوحا لما تتميز به من ميل إلى الإيجاز والاختصار،ولم تحظ هذه الدراسة بعناية خاصة من الدارسين قديما وحديثا، حيث تشتت مواضع الظاهرة بين النحو والصرف والبلاغة في كتب الأقدمين.

إنّ ما جَاء به ابنُ مَضاء القُرطبي في كتَابه: الردّ على النّحاةِ، بدَعوتِه لحَذف مَا يستغني عنه دَارسُ النّحو العَربي، أو كَما عُرفَ عند المحدثين بهدْم نَظرية العَامل التي أحَالت كَثيراً من أبوابِ النّحو العَربي إلى عُقدٍ صعبةِ الحلِّ عَسيرةِ الفَهم[1]، يَمسّ ظَاهرة الحَذف في النّحو العَربي عموماً ؛ فقد حَصر أنواعَ المَحذُوفَات في أقسَام ثَلاثةٍ:

1-مَحذوفٌ لا يتمُّ الكَلامُ إلاَّ به، وقدْ حُذف لعلم المُخاطب به.
2-ومَحذوفٌ لا يَحتاجُ الكَلامُ إليه؛ لأنّه تَامٌّ بدونِه، وإنْ ظَهرَ كَان عيباً.
3-مَحذوفٌ إذَا ظَهر تَغيّرَ الكَلامُ عمّا كَان عَليه قبلَ إظهَاره.

وقد اعترفَ ابنُ مضاء بالقسم الأوّل الذي يَكونُ المَحذوفُ مَعلوماً من السّياق أو المَقام، وقالَ: إنّه يُوجدُ في كَلام الله كَثيراً، وإنّ حذفَه يُحقّقُ الإيجازَ والبَلاغةَ، أمّا القسمَان الآخرَان، فحمَل على النّحاةِ حين قَالُوا بالحَذف فيهمَا ورَجع تَقدير المَحذوفَات فيهما إلى تَحكّم نَظرية العَامل[2] التي تُبرّرُ وجودَ تلك الحَركات الإعرَابيّة للكلمَات.

ومع ذلك فإنه ينسبُ إلى ابن هشام (ت:761هـ) فضلَ تشكيل نَظريةٍ تكادُ تكون مُتكاملةً لظاهرة الحَذف في النّحو العَربي في كتَابه مُغني اللّبيب حيثُ تناولَ ظاهرةَ الحَذف كما أوردَه المختَصّون في علم العَربية تعريفاً وأنواعاً وشروطاً، بتَتَبعه للظّاهرةِ ودراستِها دراسةً مستفيضةً وفقَ ما جاءَ به التّفكير النّحويّ عند العَرب من أُسس وقَواعد، أثبتَ الكثيرَ منها الدرسُ النحوي الحَديث، و من الإجحَاف إغفالُ ما قد يَسهمُ في الوقُوف على أبعَاد تلك الظاهرة، وعدمُ مراعاة مثلُ هذه الأسس في أثنَاء دراسة " ظَاهرة حذفِ الفِعل "، لذلك فَسأعرضُ لتلك الأسسِ التي قامتْ عليها ظَاهرةُ حذفِ الفِعل عند القُدماء، مُهتدياً في ذلك بآرَاء ممّن سَاهم من النّحاة في دراسةِ هذا الموضوع، أمثَال سيبويه، وابن هشَام خاصة، وسأحصرُ الحديثَ في العَناصر التالية: أسس حَذف الفِعل وتقديره ، و شروطه، وأهدافه.

أولا: أسباب حذف الفعل:

فسَّر النحاةُ ظاهرةَ الحذف عموماً في مَواضعها المُختلفة بجُملة من الأسبَاب والعلَل لم تكنْ منظمةً ومرتبةً في أبواب محدّدة، أو مبَاحث معيّنة شأنَ المبَاحث النّحوية والصّرفية الأخرى- وكَانت ظَاهرة حَذف الفِعل كذلك- حيث كانتْ مُتناثرةً هنا وهنَاك ضمن الآراء والشروح والحواشي في مؤلفاتهم ، كما أنّها لمْ تَتصفْ بصفةِ التّخصيص فيكون لكلِّ مَوضع من مَواضع حذفِ الفِعل سببٌ واحدٌ لا يتعدّاه، بلْ قدْ يفسر حذفُه بجملةٍ من الأسبَاب، كمَا في بَابي: (التّحذير الإغرَاء)، حيثُ يحذفُ الفعلُ فيها (لكَثْرتِه في كَلامِهم ودَلالةِ الحالِ ومَا يَجرى من الذِّكر)[3].

إنّ ما اعتمدَ عليه النحاةُ من أسبَابٍ لتَعليل ظَاهرة حَذف الفعل- في غَالب الأحيَان- ينبعُ أساساً من وَاقع لُغوي مَحض، فهو وصفيّ إلى أبعد الحُدود يتَعامل معَ النّصوص اللّغوية تعاملاً مُستمداً ممّا تعارف عليه أهلُ اللّغة، وجرتْ عليه عَاداتُهم الكَلامية، وهذا ما يُبطلُ كثيراً من التّهم التي أُلصقتْ بالنّحو العَربي وهو بَريءٌ منها، وأجمل أسباب حذف الفعل في الآتي:

1- كَثرة الاستعمَال:

يذهبُ كثيرٌ من عُلماء اللّغةِ المحدثين إلى أنَّ كثرةَ الاستعمَال أحد الأسبَاب التي تُبلي الألفاظَ، وتَجعلها عُرضةً للطّرح والاختزَال تَماماً كما تُبلى وتُطرحُ العملاتُ المَعدنيّة والورَقيّة التي تَناوله أَيدي البَشر[4]، وسببُ كثرة الاستعمَال أيضاً من العلَل التي يَعتمدُها بعضُ النّحاة في تَفسير ظَاهرة حَذف الفِعل في كَثير من التّراكيب اللّغويةِ؛ لأنّ (كَثرةَ الاستعمَال تَقتَضِي الخفَّة في الكَلام)[5].

وربَّما كان سيبَويه صَاحبَ الفكرَة ورائدَها الأوّل قبل غيره، باستثنَاء الخليل بن أحمد (ت:175هـ)، لكَونه مصدراً من المَصادر التي اعتمَدها سيبويه في تَفسير، وتَعليل طائفة من الظّواهر اللغوية، ومنها ظَاهرةُ حَذف الفِعل.

يذكرُ سيبويه أنَّ (مَا حُذفَ في الكَلام لكَثرةِ استعمَالهم كَثيرٌ)[6]، ولئن دلَّ هذا القولُ على أصَالة هذه الفكرَة عندَ الأوَائل، فإنّه يدلُّ أيضاً على أنَّ بعضَهم كانَ حريصاً في أثنَاء سعيه لإقامَة قواعِد عَربية على تَحرّي الاستعمَال اللّغوي.

ويتضحُ ذلك من مُعالجة سيبويه لظَاهرة حَذف الفعل أوْ إضمَاره في ضَوء كَثرةِ الاستعمَال من خلاَل جُملةٍ من الأبوَاب النَّحوية التي عَرضها، بلْ قد يصلُ الأمرُ به إلى أنْ يَسِمَ بَاباً بذلك، مثل: (هَذَا بَابٌ يُحذَفُ منه الفعلُ لكَثرَتهِ في كَلامِهم حتىَّ صارَ بمنزلةِ المثَل)[7]، ذكر فيه مجموعةً من الأمثَال، ونتَفاً من كَلام العَرب مِمَّا حُذفَ منه الفعلُ لكَثر الاستعمَال من مثل: (هَذَا ولا زَعمَاتِكَ ، أيْ: ولا أَتوَهمُ زَعمَاتِكَ... ولَمْ يَذكرْ ولاَ أَتوَهَمُ زَعمَاتِكَ لكَثرَةِ استعمَالهم إيَّاهُ، ولاسْتدلاَلهِ مِمَّا يَرَى منْ حَالهِ أنَّه يَنهَاهُ عن زَعمِهِ)[8]، يذكرابن يعيش أنّ هذا القول (مَثلٌ يُقالُ لمنْ يزعُمُ زَعمَات ويَصحُّ غَيره، فلمَّا صحَّ خلاَف قولِه، قيلَ: هذَا ولا زَعمَاتِكَ، أيْ هَذا هو الحقُّ ولا أتوهَّمُ زَعمَاتك، أيْ: مَا زعمتَه، والزَّعمُ قول عن اعتقَادٍ، ولا يجوزُ ظهورُ هذَا العَامل الذِي هو "أَتوَهَّمُ" وشبهه؛ لأنَّه جَرى مثلاً، والأمثَالُ لا تُغيَّرُ وظُهورُ عَامله ضَربٌ من التَّغيير)[9].

ومن ذلك أيضاً قولُ ذي الرّمة حينَ ذكرَ الديَّارَ والمنازلَ:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيّ تُسَاعفُنَا ولاَ يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ[10]

كأنّه قالَ: أذْكرُ ديّارَ ميَّةَ، ولكنَّه لا يَذكر (أَذْكرُ) لكثرَة ذَلك في كَلامِهم واستعمَالهم إيَّاه، ولِمَا كَانَ فيه من ذكْر الدّيار قبل ذلك[11].

ويضيفُ سيبويه في هذَا الباب قَائلاً: (ومنْ ذلك قَول العَرب: كِلَيْهمَا وتَمراً، فذَا مَثَلٌ قدْ كَثُرَ في كَلامِهم واستُعملُ، وتُركَ ذكرُ الفعْل لِمَا كَان قبلَ ذلك من الْكلاَم، كأنَّه قَال: أَعْطِنِي كِلَيهمَا وتَمراً)[12].

وقد يصلُ سببُ كثرةِ الاستعمَال إلى أنْ يكونَ فيصلاً في الحُكم بينَ الحَذف الوَاجبِ والحَذفِ الجَائزِ، فكلَّما كَثر تَداولُ النّاس لتَركيب فِعلي مَا صارَ معه حَذف الفِعل حَذفاً وَاجباً، وكلَّما قلّ الاستعمالُ أمكنَ إظهارُ الفِعل، وذلك مَا يَشير إليه قولُ ابن يَعيش في قَولهم: (انْتَهِ أَمْراً قَاصداً)، فإنّ (أَمراً) مَنصوبٌ بفعلٍ مُضمَر تَقديرُه: انْتَهِ وائتِ أَمْراً قَاصداً، فلمّا قال: انْتَهِ، عُلمَ أنَّه مَحمولٌ على أَمْرٍ يُخالفُ المنْهِي عنه؛ لأنَّ النَّهي على الشّيء أمرٌ بضدّه، إلاَّ أنّه ها هنَا يَجوزُ لك إظهارُ الفِعل العَامل؛ لأنّه لَم يَكثرْ استعمَالُه كَثرةَ الأوَّل[13]، ويقصدُ بالأوّل حَذفَ الفِعل في الأمثَال.

كمَا علَّل سيبويه حَذفَ الفِعل بعد (أمّا) وأنَّه لا يجوزُ إظهارُه؛ لأنّ (أَمَّا) كَثُرتْ في كَلامِهم واسْتُعملتْ، حتىَّ صارتْ كالْمَثل الْمُستعمَل[14]، وهو يقصدُ حذفَ (كَانَ) في نحو (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ)، وفي مثل قَول العبّاس بن مردَاس السّلمي:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَومِي لَمْ تَأْكُلهم الضَّبعُ[15]

ويُفسر ابن يَعيش حَذفَ الفِعل في القَسم نتيجةَ كَثرة استعمَالهِ وتكرّر دَورَانه على الأَلْسِنَةِ طَلَباً للتّخفيفِ، يقولُ: (اعلمْ أن اللّفظَ إذا كَثُر في ألسنَتهم واستعمَالهم آثروا تخفيفَه من غَير جهَةٍ واحدةٍ...فمنْ ذلك أنّهم قد حذفُوا فعلَ القسَم كثيراً للعلمِ به والاستغنَاء عنه، فقالُوا: باللهِ لأَقُومَنَّ، والمرادُ: أحلِفُ باللهِ)[16].

وتَتَعدَّدُ المواضعُ التي عُلِّلَ فيها حَذفُ الفعلِ بكَثرةِ الاستعمَال لتَشملَ جملة من أبوابِ النحو، منها:

- **التّحذير**: في نحو: (إيّاكَ) وفرُوعه ومَا نابَ عنه مثل(نَفْسَكَ)، وفي قَولنا: (الكذبَ)، (النَّارَ).

والاسم في التحذير منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف يُراعى السياق في تقديره نحو:(أحْذِرْ)، (اتَّق)، و(بَاعدْ)، (دَعْ)، وقد حذف الفعل لدلالة الحال عليه وظهور معناه، وكثر ذلك محذوفا حتى صار من الأصول المرفوضة[17].

- **والإغرَاء**: في العَطف مثل قولِه تعَالى: ﴿ناقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا﴾[18]، و(الصّدقَ والأَمَانَةَ)، وفي التّكرَار، حوُ:(الخيْرَ الخَيْرَ)، ويحذُف الفعلُ وجوباً في هَذين المَوضعَين، ويُقدّرُ بـــ(ألْزمْ)، أو(اصْنَعْ)، أو نَحوه، وفي غير الصّورتين السّابقتين–العطفُ والتكرَار– يجوزُ إظهارُ العَامل المَحذوفِ، نحوُ: (الصّلاةَ جامِعَةً)، على تَقدير: احضرُوا أو ألزَمُوا، ولوْ ظَهر الفعلُ المحذوفُ لجَازَ.

- **الاختصاص**: في أسَاليب مُختلفة، منها: بيَان المَقصود من الضّمير، نحو قَوله صلّى الله عَليه وسلّم: {إنَّا مَعَاشرَ الأنبيَاء لا نورَثُ، وما تَركنَاه صَدقَةٌ}[19]، أيْ أعني: معَاشرَ الأنْبيَاء. أو الفَخر، نَحو: (نحنُ–العرَبَ– أكْرم النّاسِ)، أيْ: أخُصُّ العربَ. أو التّواضع، نحو: أنا– المسكينَ– أطلبُ عَونًا، أيْ: أعني[20].

وأضَافَ النُّحاة موضعاً آخر لوُجوب حَذف الفِعل مع (أَيْ، وأَيَّة) حينَ يتّصلُ بهما هَاء التّنبيه، فيَبنيان على الضمّ في مَحلّ نَصب بالفِعل المَحذوف وُجوباً، كمَا يُوصفان لُزوماً باسم لازَم الرّفع، كقولنا: (أَنَا أفعلُ الخَيرَ أيهَا الرّجُلُ)، فـــ(أَنَا أفعلُ: مبتدأ وخبر)، و(أيُّ) مبنية على الضم في محل نصب مفعول به لفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره: أخصُّ و(ها) للتنبيه و(الرجلُ): نعت، وهذا رأيُ الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنّ (أيْ): منادى؛ لأنها في غير الشرط و الاستفهام لا تكون إلاّ على النداء[22] .

- **النداء**: لخّصَ القدماءُ دَواعي حَذف الفِعل في هذَا البَاب في:

–الاستغناءِ عن الفِعل بظُهور مَعناه، وقَصد الإنشَاء؛ لأنّ إظهارَ الفعل يُوهم الإخبارَ. –

– وكَثرةِ الاستعمَال.

– ونيابةِ حرف النّداءِ عن الفعل[23]، قال سيبَويه: (وممَّا ينتصبُ في غير الأمْر والنّهي على الفِعل المتْرُوكِ إظهَارُه قولُك: يا عبدَ الله والنّداء كلّه...حُذفَ الفعلُ المتروكُ إظهارُه لكَثرة استعمَالهم في الكَلام، وصارَ "يَا" بدلاً من اللّفظ بالفِعل، كأنّه قال: يَا أريدُ عبدَ الله، فحذفَ "أُريدُ"، وصَار "يَا" بدلاً منها؛ لأنّك إذَا قلتَ: يَا فُلان علمَ أنك تريدُه)[24]

والملاحظُ أنّ أغلبَ النّحاة حين عَرضُوا لظَاهرةِ حَذف الفِعل في مَواطنِها المُختلفةِ لا يَعتمدُون كَثرةَ الاستعمَال –فقط– سبباً لتَفسير الظّاهرة، بلْ يلجأُ ون في ذلك إلى مَا يمكنُ تَسميتُه تَصحيحِ الإعرَابِ بالبحثِ عن العَامل المَحذوف الّذي أدّى بالاسم إلى تلك الصّورة المنطُوقة، ولتأكيدِ هذا الرّأي أَعرض نتفاً من الآرَاء النّحويةِ في هذا المجَال:

1– يقولُ سيبَويه في بَاب مَا ينتصبُ على إضمَار الفِعل المَتروك إظهَاره استغنَاء عَنه ممَّا جَرى على الأمْر والتّحذير منه[25] : (وحُذفَ الفعلُ منْ إيَّاكَ لكَثرة استعمَالهم إيّاه في الكَلام، فصَارَ بَدلاً من الفِعل[26].

ويرَى ابنُ عُصفور (ت:669هـــ) أنَّ (إيّاكَ) مَنصوبٌ بإضمَار فِعل لاَ يَجوزُ إظهارُه، ولمْ يستعملْ إلاّ بمعنى الأمْر، فإذَا قلتَ: (إيَّاكَ) فتقديرُه: إيَّاكَ بَاعد[27].

2 ــ يقولُ سيبويه في بَاب ما يَنتصبُ على إضمَار الفِعل المترُوك إظهارُه في غَير الأمرِ والنَّهيِ[28]: (..ومنْ ذلك قَولُهم:مَرْحَباً وَأَهْلاً، فإنَّما رَأيتَ رَجُلاً قاصداً إلى مَكَانٍ،أَوْ طَالباً أَمْراً فَقلتَ: مَرحباً وأَهْلاً، أَيْ أَدْرَكْتَ ذَلك وأَصَبْتَ، فَحذفُوا الفعلَ لكَثرة استعمَالهم إيّاه، وكَأَنَّه صارَ بدلاً من رَحُبتْ بلادُك وأَهِلْتَ، كمَا كانَ الحذرُ بدلاً من احْذرْ)[29].

ويذكرُ المبرد أنَّ قَولهم:(مَرحباً وأهلاً) هو في مَوضع قَولِهم:(رَحُبَتْ بِلادُك رَحباً)،و(أَهِلَتْ أَهْلاً)،ومَعناه الدّعاءُ[30].

ويمكنُ أنْ نَتبينَ ممَّا سَبقَ مَدَى عنَاية فَريق من النّحاةِ مثل سيبَويه وغيره بتَفسير التّراكيب اللّغوية تفسيراً يُراعَى فيه الواقعُ اللّغويُّ، وهو ما يُمكنُ الاحتكَام، والاعتمَادُ عليه في آنٍ واحدٍ لرَفضِ كَثيرٍ من الآراءِ السَّلبيَّة التي وُسِمَ بها النّحو العَربي، والتي أدَّتْ إلى طَمسِ الجوَانبِ الْمشرقَةِ فيه، ممّا أدَّى إلى إغفال كل ما قدمه هذا التراث من جهود خدمت البحث اللغوي على مدى زمن طويل، وربما كانت تلك الآراء ناتجة عن نظرة عجلي لهذا التراث، أو ناتجة عن سوء قصد.

صحيحٌ أنّ بعضَ النحاة القدَامى قد بَالغُوا في تَفسيرهم للأسَاس النّظري الذي قَامت عليه نَظريةُ الحَذف عموماً، وحَذف الفِعل خصوصاً، وأَعني نَظرية العَامل النّحوي بمَفهومها التّقليدي إلاّ أنّه ينَبغي علينا أنْ نفهمَ في ضَوء ما فَسر به سيبَويه حَذفَ الفعْل، أنّ كثيراً من أحكَام النّحو العَربي تُعدُّ أحكاماً وَصفيةً تَستمدُّ تفسيراتِها من الاتّصال المبَاشر بالوَاقع اللّغوي[31].

2- الإطَالةُ في الكَلام:

عدّ النحاةُ الإطالةَ في الكَلام سبباً من الأسبَاب الدّاعيةِ لحذفِ الفِعل في بَعض المواَضع، نظراً لأن الإطالةَ تُكسبُ العبارةَ-أحياناً ثقلاً وسآمةً، والإيجازَ يمنحُها خفةً ورقةً.

والملاحظُ أنّ هذَا السَّببَ يَتعلّلُ به النّحاةُ-غالباً-في حَذفِ الجمَل من بَعضِ الأسَاليب كَالشّرط والقَسم، وفي سيَاق العَطفِ حينَ يقومُ الدّليلُ على ذلك.

يذْكرُ المبردُ حذفَ الفعل للإطَالة والتّكريرفي قوله:(وقدْ يُحذفُ الفِعل في التَّكرير وفي العَطف،وذلك قولُك: رَأْسَكَ والْحَائطَ،ورَأْسَه والسَّيْفَ يَا فَتىَ،فإنَّما حُذفَ الفعلُ للإطَالةِ والتَّكرير، ودلَّ على المْحذُوف بما يُشاهدُ من الْحَال)[32].

ومِمَّا يُحذفُ من الأفعَال تَجنباً للإطَالة: فعلُ القَول الذي يُقدَّر بـــ(قال)، أوْ (يَقُولُ)، أو (يَقُولُون)، استغنَاء بذكرِ الْمقُول طلباً للاختصَار ولوُضُوح الدّلالَة عليه؛ لأنّ (القولَ إذَا أُضمرَ فهو كالْمَنطُوق به)[33]، ولكَثرَة حَذف القَول من الكَلام العَربي (وَصفَه أَبُو عليّ الفَارسي بأنّه من حَديثِ البَحْر قُلْ ولاَ حَرجَ[34].

وقد أشَارَ إلى مثل هَذا الحذفِ الفراء في حَديثِه عن قوله تَعالَى: ﴿فأمَّا الذين اسْوَدّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[35] يقُالُ: (أمَّا) لابدّ لها من (الفَاء) جَواباً، فَأَينَ هيّ؟ فيُقالُ: إنَّها كَانتْ معَ قولٍ مُضمرٍ، فلمَّا سَقطَ القولُ سَقطت (الفَاءُ) معه، والمعنَى- والله أعلم- فأمَّا الذين اسودّتْ وجُوهُهمْ، فيُقالُ: أَكفَرتمْ، فَسقطت الفَاءُ معَ (فَيُقَالُ)، والقَولُ قدْ يُضْمَرُ، ومنه في كتَاب الله شَيءٌ كثيرٌ، من ذَلك قولُه تَعالى: ﴿ولَوْ تَرَى إذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهم عندَ رَبِّهمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وسَمعْنَا ﴾[36]، وقولُه: ﴿وإذْ يَرفعُ إبراهيمُ القَواعِدَ من الْبَيْتِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[37]، وفي قرَاءةِ عبدِ الله[38]: (ويَقُولاَن رَبَّنَا)[39].

أمَّا حذفُ جُملة أو أَكثر، فإنّه يُحسن إذَا دلَّ عليه دليلٌ، وقُصد به تَعديدُ أشياء فيكونُ في تِعدادِها طولٌ وسآمة، فتُحذف الجملُ ويكتفي بدَلالة الْحَال، وتُتركُ النّفس تَجولُ في الأشياء المكتفى بالْحال عن ذِكرها، ولهذا القصد يُؤثر في الْمواضِع التي يُرادُ بها التّعجب والتّهويل على النّفوس، ومنه قولُه تَعالى في وَصف أَهلِ الجنّة: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[40]، (فَحذف الجواب لمّا كَان وصفُ مَا يجدونُه ويَلقونُه عند ذَلك لا يَتناهَى، فجُعل الحذفُ دليلاً على صدق الكَلام عنْ وَصفِ مَا يُشاهدُونه، وتُركتِ النُّفوسُ تُقدّرُ ما شَاءتْه ولا تَبلغُ مع ذَلك كُنه مَا هُنالك)[41].

وتحقيقاً لما يَسعى إليه العربُ من إيجاز في كلامهم قصد التأثير، فإن ابن الشّجري رأى أن (حَذفَ الأجوبَة في هذه الأشيَاء أبلغُ في المعنىَ)[42].

3- حذفُ الفعلِ لوُجود عِوض عَنهُ:

علّلَ النحاةُ حذفَ الفِعل من بَعض التّراكيب والأسَاليب بوجُودِ عِوضٍ يَنوبُ منابَ الفِعل، مُرَاعاةً لقَاعدةِ عَدم جَواز الجمْع بينَ العِوضِ والمعوّض عَنه[43]. ولَعلَّ هذا السَّببَ-إلى جانبِ كَثرةِ الاستعمَال-يعدُّ من أَهمّ الأسبَاب التي اعتمدَها النُّحاةُ لتَفسير ظَاهرةِ حذفِ الفِعل؛ لأَنّهم وَجَدوا مَا يَنوبُ عن هذه الأفعَال (كَثيراً في كَلام العَرب)[44].

إنَّ نظرةً سَريعةً في كتَاب سيبويه تَكشفُ مَدى الاعتمَاد على هذَا السّبب، في تعليل مَواضع حذفِ الفِعل[45]، وقد تَابع النّحاةُ سيبويه في ذلك، واقتفُوا أثرَه في مُعظم ما ذَهب إليه من تَفسيراتٍ لحذفِ الفعل من جُملة من التَّراكيب.

فقد تَناول سيبويه مَا اختزل منه الفعلُ لوجُود البَديل في بَاب (مَا ينتصب من المصَادر على إضمَار الفعل المستعمَل إظهارُه[46]، نحو: (سَقياً ورَعياً، ونحو: خَيبَةً وجَدْعاً...وكلُّ ذلك إنّما ينتصبُ إذا ذُكرَ مَذكورٌ فدَعوتَ له أو عَليه علَى إضمَار الفِعل،كأنّك قلتَ: سَقاك اللهُ سَقياً، ورعَاك الله رَعياً، وخَيَّبَك الله خَيبَةً، فكلُّ هذا وأشباهَه على هذَا ينتَصبُ، وإنّما اختُزلَ الفعلُ هَاهنا؛ لأنَّهم جعلُوه بدلاً من اللَّفظ بالفِعل، كمَا جُعل (الحذَرَ) بَدلاً من (احْذَر)، وكذلك هذَا كأنّه بدلاً من سَقَاكَ اللهُ، ورَعَاكَ اللهُ، ومنْ خَيَّبَكَ اللهُ، وما جَاء منه لاَ يظهرُ له فعلٌ فهو علَى هذَا المثَال نُصب...)[47].

ويفسّرُ ابن يَعيش نصبَ بعض المصَادر مثل: (عَذيرَك) في ضَوءِ ما ذَهب إليه سيبويه، بقوله: (وأمَّا قولهُم (عَذيرَك) فهو مَصدرٌ كالعُذر أو بِمعنَى العُذر، وقد وردَ مَنصوباً... فالنَّصبُ بفعل مُقدّر، كأنَّه قالَ: هَاتِ عَذيرَك، أوْ أحْضرْه، ونَحو ذلك، ووُضع مَوضعَ الفعل فصارَ كالعِوض من اللّفظ به، ولذَلك قبُح إظهارُ الفعل؛ لأنَّه أُقيمَ مقامَ الفعل، ودُخولُ فِعل علَى فِعل مُحَالٌ)[48].

ومع أنَّ الفعلَ في هذه المَصادر وَاجبُ الحذفِ، ولا يَظهرُ في الشَّكل اللُّغوي المنطُوق، إلاَّ أنه يحبُ مُراعاتُه في الذّهن حتىّ يتحقّقَ ربطُ ما يمكنُ أن نسميَّه الصّورة الذّهنية بالصّورة اللّفظية، وقد أدرَك ذلك سيبَويه حين رَأى أنَّ تقديرَ الفعل مع هذه المصَادر (تمثيلٌ ولا يُتَكلَّمُ به)[49].

4-الإيجاز والاختصار:

يعدُّ الحذفُ للاختصَاروالإيجَاز مذهباً للعرَب[50]؛لأنّ الإيجازَ يجنبُ العبارةَ الإطالَة في الكَلام ويسِمُها بالتَّخفيف.

ويعلّلُ النُّحاة حذفَ الفعل من مَواضع متَعدّدة بالإيجَاز والاختصَار، كمَا في مثل قوله تَعالَى: ﴿وَلاَ تَحْلِقُواْ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾[51]، أرادَ: فحَلقَ فَديَة، فاختَصرَ ولم يَذكرْ "فَحَلَقَ" اكتفَاء بدَلالَة قوله: "ولا تَحلقُوا رُؤُوسكم" عَليه)[52].

ومثله حذفُ الجملَةِ والعَاطفِ، كقَوله تَعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[53]، أرادَ: فضربَه، فانْفَلقَ، فلمْ يذْكرْ (فَضَرَبَه)؛ لأنّه حينَ قالَ: ﴿أَنْ اضربْ بعصَاك البَحْرَ﴾ علم أنَّه ضَرَبَه[54]، فما ظَهرَ من الكَلام يَدلُّ على ما حُذفَ منه.

ويجعلُ الفراءُ الإيجازَ سبباً للحَذف في أثنَاء حديثه عن الآية : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾[55]، يقولُ : (لمْ يأتِ بعدَه جَوابٌ لـــ"لَو"، فإنْ شئتَ جَعلتَ جَوابَها مُتقدماً، ﴿وهُمْ يَكْفُرُونَ﴾، وإنْ شِئتَ كَانَ جوابُه متروكاً؛ لأنَّ أمرَه معلومٌ، والعَربُ تَحذفُ جَوابَ الشَّيْءِ إذا كَان مَعلوماً إرادةَ الإيجَاز[56].

ويجعلُ ابنُ فارس (ت: 395 هـــ) مثلَ هذا الحذف ضمنَ ما يُسمَّي (بالكفِّ)، حَيثُ يكفُّ عن ذكر الخبَر اكتفاء بما يَدلّ عليه الكَلام[57].

5-الإسرَاعُ في تَنبيه المُخاطب:

ويُذكرُ هذا السببُ علةً لحذفِ الفِعل في بَابي التحذير والإغراء؛ لأنَّ (التَّحذيرَ مما يخافُ منه وقوعُ المخُوفِ، فهو مَوضعُ إعجَال لا يحتملُ تَطويلَ الكَلام لئلاَّ يقعَ المخُوف بالمخَاطبِ قبلَ تَمام الكَلام)[58]، فيُسرعُ إلى تَنبيه المخَاطب بالتّركيز مُباشرة على مَا قد يحصلُ له من أمرٍ مَحمودٍ أوْ مكروهٍ دون ذِكر الفِعل، ولأن الوقتَ يَضيقُ بذكْره، ويَفضي إلى تَفويتِ المُهمّ، نحو: إيَّاكَ والشَّرَ، والطَّريقَ الطَّريقَ، وقد اجتمَعَا في قوله تَعالى: ﴿ناقةَ الله وسُقيَاهَا﴾[59] على التحذير، أيْ: احذَرُوا نَاقةَ الله فلا تَقربُوها، و(سُقيَاهَا): إغرَاءٌ بتقدير: ألزموا نَاقةَ الله.

ثانيا: شروط الحذف:

لعلّ ما قام به ابنُ هشَام بتَخصيص مَبحث لظَاهرة الحذفِ عَامةً في كتَابه مُغني اللَّبيب، يُعدُّ محاولةً جَادةً لتَأسيس نَظريةٍ مُتكاملةٍ لظَاهرةِ الحذف، فقدْ جمعَ مَا تنَاثر في كُتب النُّحاة وصنّفها وفقَ ما تمليه عليه نَظرتُه النَّحوية التّعليميّة التي آلَ على نَفسه أن يتَتبَعها في كُتبه.

وما جاء في هذا المبَحث: شُروط الحَذف وعددُها ثَمانية، نعرضُ منها مَا يتعلقُ بحذفِ الفِعل:

1 ــ وجودُ دليل على المحذُوف، حَالي: كقَولك لمن رَفعَ سَوطاً: زَيداً بإضمَار(اضْربْ)، أو مَقَالي: كَقولك لمن قَال: منْ أَضربُ؟ (زيدا)[60] .

2 ــ ألاَّ يكونَ ما يُحذفُ كالجُزءِ، فلا يُحذفُ الفَاعلُ ولا نَائبُه[61] .

3 ــ ألاَّ يَكونَ مَا يُحذف مُؤكِّدا حتىَّ لا يُنقض الغرضُ من الحذفِ؛ لأنَّ المؤكِّدَ مريدٌ للطّول، والحاذفُ مريدٌ للاختصَار.

4 ــ ألاّ يؤدِّي الحذفُ إلى اختصَار المختَصر، فلا يُحذف اسمُ الفعل دُون مَعموله؛ لأنّه اختصارٌ للفعل[62]، غير أنَّ سيبويه يُقدّر اسمَ فعل في قَولهم: شَأنَكَ والحجَّ، تقديرُه: عَليكَ شَأنَكَ مَعَ الحجِّ[63]، وحتىَّ لا ينقضُ الشرطُ رأيَ سيبويه، يقولُ ابن هشام: إنّ سيبويه (أرادَ تفسيرَ المعنى لا الإعرَاب، وإنّما التّقدير: أَلزم الحجَّ[64]، وقد أكَّد ابنُ جني هذا الشَّرط في قَوله: (حَذفُ الحرف لَيسَ بالقيَاس، وذلك أنَّ الحروفَ إنما دَخلت الكَلام لضَرب من الاختصَار، فلو ذَهبت تحذفُها لكنتَ مُختصراً لها هي أيضاً، واختصارُ المختَصر إجحَافٌ به)[65].

5 ــ ألاَّ يكونَ المحذوفُ عاملاً ضعيفاً، فلا يُحذفُ الجارُّ، والجازمُ والنَّاصبُ للفِعل إلاَّ في مَواضع قَويت فيها الدَّلالةُ، وكَثرَ فيها استعمَال تلك العَواملُ، ولا يَجوزُ القياسُ عليها[66].

6 ــ ألاَّ يكونَ عوضاً عن شيء ، ولذلك قال ابنُ مَالك إنّ العربَ لم تقدّر أحرفَ النّداء عوضاً عن أَدعُو وأنَادى لإجَازاتهم حَذفها [67].

7 ــ ألاَّ يؤدّى حذفُ اللفظ إلى تهيئةِ العَامل للعمَل وقَطعه عنه، ولهذَا السَّببَ منعَ البصريون حذفَ المفعول الثّاني من نحو: ضَربني وضَربته زَيدٌ، فلا يَجوزُ ضَربني وضَربتُ زَيدٌ، لأن الحذف يؤدي إلى تهيئة الفعل الثَّاني (ضربت) للعمَل في (زَيد) على أنه مَفعول به، ثم يُقطع ذلك العمل بسبَب كَون زَيد فاعلاً بالفعل الأوّل (ضَربني)[68].

8 ــ ألاَّ يؤدّي إلى إعمَال العَامل الضّعيف مع إمكَان إعمَال العامل القَوي[69]

تلك كانت حملة الشروط التي ذكرها النحاة لظاهرة الحذف عموما وحصرها ابن هشام في مغني اللبيب، فما هي الشروط التي يمكن أن تحكم ظاهرة حذف الفعل؟.

يبدُو أنّ أهمّ شرطٍ من شروط الحذفِ السَّابقةِ تَكاد آراءُ النحاة تجتمعُ عليه ويقرُّه الواقعُ اللّغويُّ، هو شرطُ وجود الدّليل على المحذوفِ، وإلاَّ لم يُتمكنْ من معرفتِه؛ لأنَّ المذكورَ قاصرٌ عن أداء وظيفتِه إلا بلاغيّة، فالعربُ تحذفُ إذا كانَ فيمَا أبقُوا دليلاً على ما ألقُوا، ولم يُحذفْ عنصرٌ من التّركيب إلاَّ بمراعاةِ هذا القَانون، وقد قسّمَ النّحاةُ- وكذلك البلاغيون- الدّليلَ إلى نوعين:

1ــ الدّليل المقَالي:وهو دليلٌ لَفظيٌّ، حيثُ يدلُّ سياقُ الكلام سابقاً أو لاحقاً على العُنصر أو العَناصر المحذوفةِ.

2 ــ الدَّليل الْحالي: ويستنبطُ من الحال المشَاهدة وممّا يحيطُ بالشّخص ويُلابس ظروفَه، وربما ينضَوي تحت هذَا النوع أيضاً ما يُسمَّى بالدَّليل العقْلي حيثُ يستحيلُ صحّة الكَلام عقلاً إلاَّ بتقدير مَحذوفٍ[70]

وتبعاً لما قرّره ابنُ هشام بشَأن نوع الدّليل المَحذوفِ، يمكنُ أن نصنفَ ما اعتمدَ عليه النحاةُ من أدلَّة على حذفِ الفعل إلى صنفَين:

1 ــ دليلٌ غيرُ صناعي، ويشملُ الدليلَ الحالي والمقالي.

2 ــ دليلٌ صناعي، وهذَا يختصُّ بمعرفتِه النّحويون[71].

وسنتناول كلاًّ من النوعين بشيء من التّفصيل في الآتي:

1 ــ الدَّليلُ غير الصّناعي:

أ ــ الدليلُ المقَالي: وهو دليلٌ لفظِي يمكنُ أن يكون مفهوماً من خلال النّص اللّغوي المنطوق، فيبين الفعلَ المحذوفَ، وهذا الدليلُ يمكن أن يكونَ سابقاً على ما حُذف أو لاحقاً، نحو قوله تَعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[72]، أيْ: أنزلَ خيراً[73]، وكذلك قولُنا: (زَيداً) جواباً عمن سَأل: مَن القَادمُ؟.

ويمكنُ أن نعدّ من الدّليل المقالي ما يقدّره النّحاةُ من أفعال مَحذوفةٍ تحت ما أسْموه بالفعل المضمَر على شَريطة التّفسير، ففي نحو قَوله تَعالَى: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[74]، أيْ: خلقَ الأنعامَ، وانتصابُ (الإنعَام) بمَضمر يفسّره الظّاهر[75]، وكذلك مَا فسَّربه البصريّون الاسمَ المرفوعَ بعدَ أداةِ شرطٍ، مثل: (إنْ)، نحو قوله تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ﴾[76]، فــ(أَحَدٌ) مرتَفعٌ بفعل شَرطٍ مُضمرٍ يُفسره المنطُوق، تَقديره: وإنْ استَجَارَكَ أحدٌ من المشركين استَجَارَكَ[77].

وربما يكونُ النصُّ اللغوي المنطوقُ خالياً منْ دليلٍ مَقالي يعتمدُ عليه لتحديدِ الفعل المَحذوف فيُلتمسُ من طَريق نُطق المتكلّم، وأدائه الصّوتي للعبَارة، حيثُ يلجأُ النّاطق أحيانا إلى تَقسيم العبَارة- التي لا يتَمكّن من إلقائها في نَفس وَاحد- تقسيماً يمكنُّه من النّطق بها أجزاء مُستقلّة[78]، يظهر ذلك من التَّغيرات الصّوتية التي تَصحبُ نطقَ العبَارة، وقد فُسرت عن طريق هذه التّغيرات بعضُ الحالات النّفسيّة، كالمشَاعر والانفعَالات، كما استُعملت تلك التغيرات تَنغيماً خاصّا للرضَى، أو للغَضب، أوالدّهشة، والاحتقَار[79]، وربّما يَندرجُ في هذا المضمَار ما قرّره النّحاةُ من وجوبِ حَذفِ الفعل في النّعت المقطُوع إلى النّصب، نحو: مَرَرْتُ بزَيدٍ الكَريمَ بنصبِ (الكَريم) على أنّه مفعولٌ به لفعْل مَحذوفٍ تَقديرُه (أعني) أوْ نحوَه.

وقد يستنبطُ الدليلُ المقَالي أيضاً من إعراب اللّفظ ، حين ورودِ اللّفظ مَنصوباً ولا يوجدُ ما يشيرُ إلى نصبِه، فيقدر له نَاصبٌ، نحو: أَهلاً وسَهلاً ومَرحباً، أيْ وَجدْتَ أَهْلاً وسَلكتَ سَهْلاً وصَادَفْتَ مَرْحَبَاً.

ومما ذكرَه سيبويه في هذا (أنْ تَرى الرّجل قد قدِمَ من سَفَر فتقول: خَيرَ مَقدَمٍ، أوْ يقولَ الرّجلُ: رَأيتُ فيمَا يَرى النائمُ كَذا وكَذا، فتقولَ: خَيراً ومَا سَرَّ، وخَيراً لنَا وشَراً لعَدوّنَا، وإنْ شئتَ قلتَ: خَيرُ مَقدم، وخَيرٌ لنَا وشَرٌّ لعدَونا، أمَّا النصبُ فكأنّه بنَاه علَى قوله: قَدمت، فقَال قَدمتَ خَيرَ مَقدَم وإنْ لم يُسمعْ منه هذا اللّفظ، فإنّ قُدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قدمْت..)[80].

نخلصُ من هذَا إلى أن الفعل المَحذوف في النّص لا يقتصرُ فيه على الدّليل المقَالي، بل هناك قرَائن لفظية أخرى- صوتية وإعرابية- إنْ وقَفَ عليه السَّامعُ أدتْ نفسَ الغَرض.

ب ــ الدليلُ (القَرينة) الْحَالي:

ويعرفُ أيضاً بقَرينة المَقام، أو القرينَة المعنَوية، وليسَ لهذا الدّليل وجُودٌ في اللّفظ، إنّما يُفهم من السياق فَقط، فهو جُملة العنَاصر والظّروف الملابسَة للنّص اللّغوي، والتي لا يشك في مَدى تأثيرها وأهميتِها البَالغة في تحديدِ معنى العبَارة المنطُوقة.

وقد عُرف هذا الدّليل عند العالم اللّغوي الانكليزي فيرث Firth بسيَاق الْحال، ويعني جُملة العنَاصر المكونة للمَوقف الكَلامي، كالكَلام المنطوق، وشَخصية المتَكلم والسّامع، وتكوينه الثقافي، وشخصيات منْ يَشهد الكَلام، غير المتكلّم والسّامع– إنْ وُجدُوا– وبيَان مَا لذلك من عَلاقة بالسّلوك اللّغوي، ودورهم، أيقتصرُ على الشّهادةِ أمْ يُشاركون من آن لآن بالكَلام، والنّصوص الكَلامية التي تصدر عَنهم، وكَذلك العواملُ والظّواهر الاجتمَاعية ذَات العَلاقة باللّغة والسّلوك اللّغوي لمن يُشاركُ في الموقف الكَلامي، كحَالة الجوّ إنْ كَان لها دَخل، وكالوَضع السّياسي، ومكَان الكلام، وكلّ ما يطرأُ في أثنَاء الكلام مِمّن يَشهدُ الموقفَ الكلامي من انفعَال، أوْ أيّ ضرَب من ضُروب الاستجَابة، وكذلك أثر النّص الكلامي في المستَمعين كالاقتنَاع، أو الألم، أو الإغرَاء، أو الضّحك وغير ذَلك[81].

إنَّ ما ذهبَ إليه علماءُ اللّغة في الغَرب، واعتمَدُوه في أبْحاثهم اللّغوية، لدَرجة أن ظهرَ هناك اتجاهٌ لغويٌّ حديثٌ يعني بهذَا الجانب من جَوانبِ البحثِ اللُّغوي يُعرفُ بالمدرسة اللّغوية الاجتمَاعيّة في انكلترا، قد تنبَّه إليه علماءُ اللّغة العرب قبلَ قرون خلتْ، بل منهم من يعتمدُه أساساً لدراسةِ بعض الظّواهر اللّغوية كظَاهرة الحذفِ مثلاً، يقُول الرّضي: (لا يحذفُ شيءٌ من الأشيَاء إلاّ لقيَام قرينَةٍ سواءٌ كَان الحذفُ جَائزاً أوْ وَاجباً)[82]، والقرينةُ المقصودةُ هنا تُشملُ الحاليةَ والمقاليةَ معاً.

وقد اعتمدَ سيبويه في أثناء تَفسيره لظاهرةِ حَذفِ الفِعل على الدّليل الحالي، ونَصَّ على ضَرورة مرَاعاته في كثير من الأحيَان، منها قوله: (ومَا ينتصبُ على إضمَار الفعل المستعمَل إظهارُه قولُ العَرب: حَدَّثَ فلانٌ بكَذَا وكَذا، فتقولُ: صَادقاً والله، أوْ أنْشدَك شعراً، فتقولُ: صَادقاً والله، أيْ قَاله صَادقاً، لأنّك إذا أنْشدَك فكأنّه قالَ كَذا، ومن ذَلك أيضاً أنْ تَرى رجلاً قد أوقعَ أمراً، أو تَعرّضَ له فتقول: مُتَعَرضاً لعنَنٍ لمْ يَعْنِه، أيْ: دَنَا من هذا الأمر مُتعرضاً لعنَن لم يَعنِه، وتَرك ذكر الفعل لما يرَى من الْحال[83].

ومثله (بَيْعَ الْمَلْطَى لا عَهدَ ولا عَقدَ، وذلك إنْ كُنتَ في حَال مُساومَة وحَال بَيْع، فتدَعُ "أُبَايعك" استغنَاء لما فيه من الْحَال)[84].

ويذكر ابن يعيش أنّ إضمارَ الفعل في بابي التّحذير والإغراء في نحو: الأسدَ الأسدَ، والطَّريقَ الطّريقَ، وأَخَاكَ أَخَاكَ، على تقدير: أحْذر، و خَلّ، وألزم، أوْ نحو ذلك، إنما حذفت (لكَثرَتها في كَلامهم ودَلالَة الْحال ومَا جَرى من الذِّكر عليها[85].

ويستمدُّ ابن جني من الْحال الْمشاهدة دليلاً على حَذفِ الفِعل؛ لأنَّ مَعنى الكَلام لا يتَأتّى فصلُه عن السّياق الذي يُعرضُ فيه، كـــ(قولِهم لمنْ سدّد سَهماً ثم أرسلَه نحو: الغرضَ، فسمعتَ صوتاً، فقلتَ: القرطَاسَ والله، أيْ: أصابَ القرطَاسَ...والفعلُ هنا قد حذفتْه العربُ وجعلتِ الحالَ المشاهدة دالةً عليه ونَائبةً عنه[86].

فعناصرُ السّياق الحَالي مُتعددة، وتعدُّدها باعثٌ على صُعوبة تَحديد المعنى؛ لأنّها تُعدُّ جزءاً من مَعنى الكَلام، وذلك ما يُحتم ضُرورة الالتفَات إلى فَهم هذه العَناصر والإحَاطة بها قدرَ الإمكان وخاصّةً منها شَخصيةُ المتَكلم وشخصيّةُ المخَاطب وما بَينهمَا من عَلاقة في أثنَاء العمليّة الكَلاميّة.

إنّ ما يُمكنُ استنتَاجُه من هذه النَّماذج وجود تفكير نحوي عربي خالص يلتقي مع أَحدَث الاتجَاهات اللّغوية الحديثةِ في تفسير ظَاهرة حَذف الفِعل، اعتماداً على الدّليلين الحَالي أو المقَامي، وتحقيقاً للعبارة المتداولَة: لكلّ مَقَالٍ مَقَامٌ.

2 ــ الدّليلُ الصّناعي:

لعلّ حرصَ النحاةِ على ما وضعُوه من أُسسٍ وأصُولٍ وقَواعد نَحوية كَان سبباً في محاولتهم تطبيقَ تلك القَواعد على كلّ نصّ لُغوي يُصادفهم، مع أن القواعد تبدو- أحيانا- أضيقَ من النّصوص اللغوية التي تَتعامل مَعها، وذلك ما يبدو من خلال بعض التقديرات التي يلجأ إليها النحاةُ خُضوعاً لضرب من الصنّاعة النّحوية، حيث يقدّر النّحوي محذوفاً من العبارة (ليعطِي القواعدَ حقّها، وإنْ كان المعنىَ مَفهوماً[87].

والدليلُ الصنَاعي يَختصُّ بمعرفَته النّحويون؛ لأنّه إنما عُرف من جهَة الصنَاعةِ[88] دون أن يتطلبَ الموقفُ اللغوي أو سياقُ الكلام تَقدير ذلك المحذُوف، ولعلّ القول بهذا الدليل والبحث عنه-عند بعض النحاة- هو تبرير لتلك الحركات الإعرابية، وتحقيق للقول بأثر العامل.

وممّا يُمكنُ عدّه من الدّليل الصنَاعي مَا ذهب إليه النحاة من تَقدير فِعل مَحذوفٍ في النّداء، نحو: أَدْعُو، أوْ أُنَادِي، حيثُ تَقومُ (يَا) بدلاً عنه، والباعثُ على هذَا التّقدير أنّ المنَادَى عند البَصريين أحد المفعُولات، والأصلُ في كلِّ مُنادى أنْ يكونَ مَنصوباً، والنصبُ من عمَل الفعل، ولَمّا خَلت عبارةُ النّدَاء من الفِعل وَجبَ تَقديرُ فِعل نَاصب[89].

ومما يسلكُ في هذا البَاب أيضاً: بابُ الاشتغَال، حيث يقدّر النّحاةُ فعلاً ناصباً للاسم المشغُول المنصُوب في نحو:الأُسْتَاذَ قَابَلْتُهُ، مع أنَّ المرَادَ من العبَارة مَفهومٌ دون حَاجة لتَقدير فعلٍ نَاصب، وهو مَا ذهبَ إليه الكُوفيُّون حين قرَّرُوا أنَّ الاسمَ (منصوبٌ بالفِعل الظّاهر، وإنْ كَانَ قد اشْتغَل بضَميرِهِ؛ لأنَّ ضميرَه ليس غيره، وإذَا تعدَّى إلى ضَميره كَان مُتعدياً إليه)[90]، لكن البَصريّين لمْ يَرضُوا بهذا الرَّأي، واعتبروا القولَ فاسداً؛ لأنَّ مَا ذكرُ الكُوفيون، (وإنْ كَان من جهةِ المعنى صَحيحاً، فإنّه فاسدٌ من جهة اللَّفظ، وكما تجبُ مراعاةُ المعنَى كذلك تَلزمُ مُراعاة اللّفظ، وذلك أنَّ الظاهرَ والمُضمرَ ههنا غَيران من جهةِ اللّفظ، وهذه صنَاعة لفظيّةٌ، وفي اللَّفظ قد استوفَى مَفعولَه بتَعدي إلى ضَميره واشتغَاله به، فلمْ يجزْ أنْ يتعدَّى إلى آخر، والّذي يدلُّ على أنّه مُنتصبٌ بفِعل مُضمر غيرَ هذا الظَّاهر أنَّك تقولُ: زَيداً مَرَرْتُ به فتنصبُ زَيْداً، ولوْ لم يكنْ ثَمّ فعلٌ مُضمرٌ يَعملُ فيه النَّصبَ لمَا جازَ نَصبُه بهذا الفِعل؛ لأنَّ: "مَرَرْتُ" لا يتَعدَّى إلاّ بحَرف جر)[91].

وواضحٌ تعلقُ بعضُ النّحاة-أحياناً- بما يُسمَّى بالصنَاعةِ النَّحوية، في تَحليل ومُعالجةِ بعضِ التَّراكيبِ اللُّغويةِ وإخراجِها عن هدفِها الحَقيقي، ممّا أبعدَها عن الوَصف المَوضُوعي للُّغة، وجعلَها هدفاً للنَّقد من قبل المُحدثين.

ثالثاً: أُصولُ وقَواعدُ تَقدير الفِعل:

يعدُّ التقديرُ وسيلةً يتوسلُ بها النُّحاةُ لإظهَار عَناصرَ مَحذوفَة في الكَلام لدَليل حَالي أوْ مَقَالي أوْ صنَاعي، وما يَصادفنا في كُتبهم من عبَارات نَحو: كَأَنَّهُ قَالَ.. والمُرَادُ منْ ذَلك..، ويَريدُ أنْ يَقُولَ...، والمَعْنَى الْمُرادُ...هي عبَاراتٌ نَابتْ عنْ لَفظةِ التَّقدير.

ولعلَّ أولَ مُحَاولةٍ لتَأسيس قَواعدَ تَهدفُ إلى ضَبطِ عَمليّة التّقدير وتَجمعُ أشتَاتَها وتُنظمُ أجزاءَها هي مَا قَام به ابنُ هشَام في كتَابه مُغني اللّبيب، مُهتدياً في ذلك بمَا تَعارف عليه النّحاةُ، ومَا أُثرَ عنهم من آرَاء واتّجاهَات ومَذاهب.

ولمَّا كانتْ هذه الأُسسُ شَاملةً لأنوَاع الحَذف عامَّة، فإنّني سَأختصرُها وأقتَصرُ على مَا يَهمُّ مَوضوعَ البَحث.

أ ــ بيَانُ مَكَان الفِعل المُقَدّر:

القياس– عند النّحاة– أنْ يُقدرَ الشيءُ في مَكانه الأصلّي لئَلاّ يُخالف الأصلَ من وَجهين:

1 ــ الحذفِ، لأنَّ الأصلَ هو المظهَرُ والمُضمرُ فرعُه، والحذفُ مخالفٌ لهذَا الأصل.

2 ــ وَضعِ الشّيءِ في غَير مَحلِّه[92].

وبناء على هذين السّببين يُقدَّر الفعلُ المفسّرُ في نحو: زَيداً رَأَيْتُه مُقدماً عليه، أيْ: رَأَيتُ زَيداً رَأيتُه[93].

ومع أنّ الفعلَ هو أقوَى العَوامل– كما يَرى النّحاةُ– يَعملُ متقدماً ومتأخراً، فإنَّهم كَثيراً مَا عدلُوا عن هذا الأَصل فقَيّدوا مَكان الفعل المُقدّر، وذلك حينما:

1– يتعذّرُ الأصلُ: ويلحظ ذلك في مسَائل منها تَقدير الفِعل مع "أي" الاستفهَاميّة في نحو:"أيُّهم رَأيتَه"؟ فــ"أي": اسمُ استفهَام منصُوب ولا يجوزُ أن يكونَ ناصبُه الفعلُ المذكورُ؛ لأنَّه اشتغَل بالضّمير، كما أنّه لا يعملُ في أسمَاء الاستفهَام ما قبلَها؛ لأنّ لها الصّدارة في الكَلام: ولذلك وجبَ تقديرُ فعلٍ مَحذوفٍ من لفظِ المذكُور، ولكنّه مُؤخرٌ على النّحو التالي: "أَيُّهمْ رَأيتَ رَأَيتَه".

ومنها أيضاً تَعذّر تَقدير الفعل المَحذوفِ في مَكانه الأصلي إذَا وقعَ بعد أدَاة لا يليها إلاَّ الاسمَ، مثل "أمَّا"، في نحو قوله تَعالَى: ﴿وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَينَاهُمْ﴾[94] بنصب "ثَمُودَ"، إذْ لا يَلي "أَمَّا" فعلٌ، "إلاَّ أنَّ الفعلَ المحذوفَ لا يُقدرُ قبل "ثَمودَ" وإنّما يُقدرُ بعد الفَاء من لفظِ المَذكور، والأصلُ: "وأمّا ثَمودَ فَهَدينَاهُم هَدَيْنَاهمْ"[95].

2 ــ اقتضَاء أمرٍ مَعنوي: وحينئذ يُقدر الفعلُ المَحذوف في غير موضعِه، ففي نحو متعلّق "البَسمَلة"، يرَى الزّمخشَري[96] تقديرَه مُؤخراً عنها؛ لأن قُريشاً كَانت تَقولُ: باسْم اللاَّت والعُزَّى نَفعلُ كَذَا، فيُؤخرُون أفعَالهم عن ذكرِ ما اتَّخذوه مَعبوداً لهم تَفخيماً لشَأنه بالتّقديم، فوجَب على المُوحّد أنْ يَعتقدَ ذلك في اسمِ الله تَعالى، فإنَّه الحَقيق بذَلك[97]. فالقصدُ إلى تَعظيم الله وتَفخيم شأنِه يَقتَضي ذكر اسمِ الله أولاً، ثمَّ تَقدير المَحذوف بَعده.

ب ــ بيان مقدار المقدر:

ينبَغي تَقليلُ المُقدّار مَا أمكنَ لتقلّ مُخالفةُ الأصل[98] ، وتحقيق الإيجاز في الكلام، وهو ما يؤكده قول سيبويه (كُلَّمَا كَثرَ الإضمَار كانَ أضْعَفَ)[99]، وكلَّما كان المَحذوفُ قليلاً كانَ الخروجُ عن الأصلِ قليلاً .

وقد التزمَ النحاةُ بهذه القَاعدة في أثنَاء تَقدير العَناصر المَحذوفَة من الكَلام، ومنها الفعلُ، يــقولُ ابن يَــعيش: (وممَّا جاءَ منصوباً بإضمَار فعلٍ لمْ يُستعملْ إظهارُه قولُهم: "مَنْ أَنْتَ زَيداً"... كأنَّه قال: مَنْ أَنْتَ تَذْكرُ زَيداً، أوْ ذَاكراً زَيداً، ولكنّه لا يُظهرُ ذلك النّاصبَ؛ لأنّه كَثر في كَلامهم حتَّى صارَ مثلاً)[100].

جــ ــ ينبغي أن يكونَ المحذوفُ من لفظِ المذكُور مهمَا أمكنَ:

ويبدُو أنَّ هذه القَاعدة لا تَطردُ مع مَا ذهب إليه النحاةُ في تَقدير أفعَال مَحذوفةٍ من لَفظ المَذكور في كَثير من المَواضع، ففي قَولهِ تَعالى: ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلى قُلوبِهم وعَلَى سَمعهم وعلَى أَبصَارهم غِشَاوَةٌ﴾[101]، يقولُ الفرَّاءُ: (ولَو نَصبتَ "غِشَاوَة" بإضمَار"جعل" لكَان صَواباً)[102]، وظَاهرٌ أنّ هذا الفعلَ المقدَّر مُخالفٌ في اللَّفظ والمعنَى للفعل المَذكُور، ولذلك أضافَ: (وإنَّما يُحسنُ الإضمارُ في الكَلام الذي يَجتمعُ ويدلُّ أولُه على آخره، كقَولك: "قَدْ أصَابَ فُلانٌ المَالَ فبنَي الدّورَ والعَبيدَ والإمَاءَ واللّبَاسَ الحَسنَ، فقد تَرى البنَاءَ لا يقعُ على العَبيدِ والإمَاءِ، ولا علَى الدّوابِ، ولا عَلى الثّيابِ، ولكنّه من صفَات اليَسار، فَحسُنَ الإضمَارُ لمّا عُرف)[103].

ومن الشّواهد التي تُخالفُ هذه القَاعدة قولُ الشّاعر:

يَا لَيتَ زَوجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلّداً سَيْفاً ورُمْحاً[104]

فقد نصبَ كلاًّ من السّيف والرّمحِ بقولِه: مُتقلداً، غيرَ أنَّ أهلَ اللّغة يَقولُون: تَقلَّد فُلانٌ سَيفَهُ، ولا يُقالُ: تَقلَّدَ رُمحَه إنّما يُقالُ: حَملَ رُمحَهُ، وهو مَا قدَّره ابن جني بقَوله: أيْ: وحَاملاً رُمحَه" مضيفاً: أنّ هذا مَحمولٌ على المعنَى الأوّل لا عَلى لفظِه[105].

د ــ حذف المبتدأ أولى من حذف الفعل:

إذا احتملَ التّقديرُ أنْ يكونَ المحذوفُ فعلاً والبَاقي فاعلاً، واحتملَ كذلك أنْ يكونَ المَحذوفُ مبتدأ والبَاقي خَبراً، فالاحتمَال الثّاني أَولَى؛ لأنَّ المبتدأَ عينُ الخبَر، فالمَحذوفُ عينَ الثّابت، فيكونُ الحذفُ كعَدمه، فأمّا الفعلُ فإنّه غير الفَاعل.[106].

وربّما لا تثبتُ هذه القَاعدة، وذلك لأنّه يمكنُ أنْ يقدرَ المَحذوفُ فعلاً وليسَ مُبتدأ، فَيترجّحُ بذلك التّقديرُ الأوّل. ويَحدثُ ذلك حينمَا:

1 ــ يعتضدُ التّقديرُ الأوّلُ بروَاية أُخرى في ذَلك المَوضع من نَحو قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[107]، قال الفرّاء: (قرأَ النّاسُ بكَسر البَاء، وقَرأَ عَاصمُ: "يُسَبِّحُ" بفَتح البَاء، فمنْ قالَ: "يُسَبَّحُ" رفَع "الرِّجَالَ" بنَيةِ فِعْلٍ مجدَّد، كَأنَّه قالَ: يُسبّحُ له رجَالٌ لاَ تُلهيهم تِجَارةٌ، ومن قالَ: "يُسَبِّحُ" بالكَسر جَعلَه فعلاً للرّجَال ولمْ يَضمرْ سوَاه)[108]، وفي مثل هذه الحالة لا يقدّر "الرّجالُ" خبراً لمبتدَأ مَحذُوف.

تلك أسسُ حَذف الفعل وتَقديره كمَا أفرزتْها جُملةٌ من آرَاء النّحاة، حَاولت فيهَا أن أَتبينَ مَعالمَ هذه الأسُسِ وأجزاءَها من أسبَاب وأصول وشَروط، وكيفَ تضافرت وتكاملت لفهم ظاهرة الحذف.

وقد بدا لي أيضاً أنَّ النحاةَ لم يقولُوا بحَذف الفعل من بعض التّراكيب عبثاً أو حباً في المجادَلات العقلية والفلسفيّة التي قد تكونُ مؤثرةً في تَفكيرهم النّحوي، بلْ صدَرُوا في درَاسَاتهم في كثير من الأحيان عن تَفكير نَحوي وصْفي– إنْ صحَّ التعبيرُ– يستمدُّ أحكامَه وقوانينَه من الاستقرَاء اللّغوي المبَاشر، وهي أحد السماتُ الايجابيةُ والبارزَة في التّراث اللّغوي العَربي، إذَا مَا قُرنَ بما تدعُو إليه بعضُ المدَارس اللّغوية الحَديثة.

---

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص: 7.

(2) المصدر نفسه: 78–79.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، 29/2 .

(4) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، 1981، القاهرة، ص:95 .

(5) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، 1983، ص: 162 .

(6) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:2، 1979 ، 130/2 .

(7) المصدر نفسه: 280/1 .

(8) المصدر نفسه: 288/1، وشرح المفصل: 27/2، والمثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها..

(9) شرح المفصل: 27/2 .

(10) ذو الرمة، ديوانه، شرح الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة، بيروت، ط: 1، 1982م، 23/1.

(11) الكتاب: 280/1 .

(12) المصدر نفسه: 280/1–281. وينظر قصة المثل في: مجمع الأمثال، للميداني، ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، 1955م.
2/ 151–152 .

(13) شرح المفصل: 27/2.

(14) الكتاب : 294/1 .

(15) البيت في الكتاب: 99/2، وشرح المفصل: 99/2. و أبو خراشة: كنية خفاف بن ندية. والشاهد فيه نصب (ذَا نَفَرٍ) على تقدير: (كُنْتَ ذَا نَفَر)،

ثم حذفت (كان) وجعلت زيادة (ما) لازمة عوضا من الفعل المحذوف.

(16) شرح المفصل: 94/9 .

(17) المصدر نفسه: 25.

(18) سورة : الشمس، الآية: 13.

(19) محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1994، 334/2.

(20) الكتاب: 233/2.

(22) همع الهومع: 30/3.

(23) عبد العال مكرم سالم، دار البحوث العلمية همع الهوامع: 33/3.

(24) الكتاب: 291/1.

(25) المصدر نفسه: 273/1 .

(26) المصدر نفسه: 274/1 .

(27) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1980، 410/2 .

(28) الكتاب: 290/1.

(29) المصدر نفسه: 295/1 .

(30) المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 218/3 .

(31) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 55 .

(32) المقتضب: 215/3 .

(33) ابن الشجرى. الأ مالي الشجرة: 356/1 . حيدر أباد. 1349 هـ .

(34) مغنى اللبيب: 455/6.

(35) سورة: آل عمران، الآية: 106 .

(36) سورة: السجدة، الآية: 12 .

(37) سورة: البقرة، الآية: 127 .

(38) عبد الله بن مسعود. انظر: معجم القراءات القرآنية: 114/1 .

(39) معاني القرآن: 228/1، 229 .

(40) سورة: الزمر، الآية: 73 .

(41) الزركشي، الإتقان في علم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بيروت، ط: 2، د.ت، 57/2 .

(42) الأ مالي الشجرية: 357/1 .

(43) شرح المفصل:26/2 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 408/2.

(44) الكتاب: 339/1 .

(45) أنظر على سبيل المثال: الكتاب: 271/1، 274، 275، 291، 295، 311، 356 .

(46) الكتاب: 311/1 .

(47) المصدر نفسه: 312/1 .

(48) شرح المفصل: 27،26/2 .

(49) الكتاب: 312/1 .

(50) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، د.ت: 289/1 .

(51) سورة: البقرة، الآية: 196 .

(52) الأ مالي الشجرية: 358/1 .

(53) سورة: الشعراء، الآية: 63 .

(54) الأ مالي الشجرية: 359/1 .

(55) سورة: الرعد، الآية: 31 .

(56) الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط: 2، 1980، 63/2 .

(57) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: محمد مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1964، ص 256.

(58) السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984- 333/1 .

(59) سورة: الشمس، الآية: 13 .

(60) مغني اللبيب: 317/6.

(61) المصدر نفسه: 336/6 .

(62) المصدر نفسه: 343/6.

(63) الكتاب: 274/1 .

(64) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط: 1، 2002، 343/6 .

(65) الخصائص: 273/2 .

(66) مغنى اللبيب: 345/6.

(67) المصدر نفسه: 345/6 .

(68) المصدر نفسه:347/6 .

(69) المصدر نفسه .

(70) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 58/2 .

(71) مغني اللبيب: 325/6 .

(72) سورة: النحل، الآية: 30 .

(73) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ط: 2، د.ت، 407/2 .

(74) سورة: النحل، الآية: 5 .

(75) الكشاف: 402/2 .

(76) سورة: التوبة، الآية: 6 .

(77) الكشاف 175/2 .

(78) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1955، ص: 168 .

(79) محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، 1962، ص211 .

(80) الكتاب: 270/1

(81) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص: 338، 339 .

(82) الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 3، 1982، : 76/1 .

(83) الكتاب: 271/1، 272 .
(84) المصدر نفسه: 272/1 .
(85) شرح المفصل: 29/2 .
(86) الخصائص: 278/1 .
(87) الإتقان في علوم القرآن: 59/2 .
(88) مغني اللبيب: 605/2 .
(89) شرح المفصل: 127/1 .
(90) شرح المفصل: 30/2 .
(91) المصدر نفسه: 2 / 29 . 30 .
(92) مغني اللبيب: 360/6، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 448/2، مسألة: 62 . .
(93) المصدر نفسه: 360/6 .
(94) سورة: فصلت، الآية: 17 .
(95) مغني اللبيب: 361/6، والتصريح: 302/1 .
(96) تفسير الكشاف: 1/ 26، 29 .
(97) مغني اللبيب: 362/6-363 .
(98) المصدر نفسه: 371/6 .
(99) الكتاب: 259/1 .
(100) شرح المفصل: 28/2 .
(101) سورة: البقرة، الآية: 7 .
(102) معاني القرآن: 13/1 .
(103) المصدر نفسه: 13/1-14 .
(104) معاني القرآن: 121/1 .
(105) الخصائص: 430/2 .
(106) مغني اللبيب: 619/2 .
(107) سورة: النور، الآية: 36 .
(108) معاني القرآن: 253/2 .